



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد

شؤون فلسطينية

2018/03/03م

المحتويات

3	"القدس" تحاور الرشق حول لقاءات حماس في القاهرة وموقفها من أبرز القضايا
11	الحية: مصر وافقت على إدخال المشاريع لغزة.....
14	عمرو لـ "القدس": قنوات اتصال فعالة مع واشنطن لتعديل "صفقة القرن"
16	عباس: هناك قبول دولي متزايد لتوسيع رعاية العملية السلمية.....
17	وزير فلسطيني: نعمل على تغيير برتوكول باريس الاقتصادي
19	الرئيس الألماني: سنتواصل مع حماس بخصوص صفقة تبادل.....
20	ب 3 سيناريوهات يترقب الفلسطينيون واقعاً سياسياً جديداً!.....
23	مسؤول في فتح: نجاح جهود الوفد المصري مرتبط بتنفيذ حماس اتفاق 12 أكتوبر.....
25	عباس يتلاعب بالشعب الفلسطيني.....
	مصادر لـ «القدس العربي»: اللجنة التحضيرية ستطلب من الرئيس عباس عقد المجلس الوطني في
27	الشهر المقبل
30	الحية: حماس تبحث خارطة طريق لتطبيق المصالحة بضمانات عربية ودولية.....
34	مصادر في السلطة الفلسطينية تقلل من فرص إحياء المصالحة.....
36	زيارة "حماس" إلى مصر بلا نتائج: وعود مكررة ومطالب أمنية.....



القاهرة- "القدس" دوت كوم- من خالد أحمد - 2018\3\2

التقت جريدة "القدس" عزّت الرشق، عضو المكتب السياسي، ورئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في حركة (حماس)، وعضو الوفد الذي تواجد في القاهرة خلال الزيارة الطويلة لوفد "حماس" بقيادة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة الى العاصمة المصرية القاهرة.

وقال الرشق ان هذه الزيارة تأتي في إطار سعي الحركة الدائم لبحث ومناقشة واقع القضية الفلسطينية والمخاطر التي تحدق بها، وسبل توحيد الجهود العربية والإسلامية من أجل الدفاع عن الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية.

وحوا الموضوع الامنية في سيناء اكد الرشق بأن "حماس" لن تسمح بأن يكون قطاع غزة ممراً أو مقراً لأي تهديد للأمن القومي المصري.

وكشف خلال حوارهِ مع "القدس" عن استمرار الإتصالات مع حركة "فتح" من أجل تذليل العقبات أمام المصالحة، وقال الرشق بان "حماس" تحمل مشروعاً تحررياً متكاملأً، وأن خياراتها مفتوحة ومتعددة في التعامل مع أي تطور، وإذا ما فكرت إسرائيل في شن عدوان جديد على قطاع غزة فإن "يد كئائب القسام دوماً على الزناد، وشعارها /وإنْ عدتم عدنا/".

وأكد الرشق رفض حركته لإستعداد بعض الأطراف الفلسطينية أو العربية للتعاطي مع حلول تلغي حق العودة، وقال بأن هذا الأمر مرفوض تماماً.

ورأى الرشق أن "صفقة القرن" وما رشح عنها إعلامياً حتى الآن؛ يراد منها تصفية القضية الفلسطينية، وما تروّج له بعض الأوساط السياسية يؤكّد ذلك، مشيراً الى انه لدى على الشعب الفلسطيني القدرة دوماً أن يقول كلمته؛ مشدداً على عدم قدرة أي قوة مهما كانت ان تفرض على الشعب الفلسطيني ما يرفضه.

وحول ملف تبادل الأسرى نفى الرشق بعض ما روجت له بعض وسائل الإعلام من أنه تم طرح هذا الملف خلال هذه الزيارة؛ وقال: يدرك المحتلون كيفية التعامل مع هذا الملف؛ الذي لا يتم التعامل معه عبر وسائل الاعلام.



وأكد الرشق وقوف حركته "حماس" مع كل التحركات والفعاليات الشعبية التي تصبّ في مسار حماية الثوابت الفلسطينية وتحقيق الأهداف الوطنية، وعلى رأسها حق العودة.

وحول العلاقات مع إيران؛ قال بأن إيران تعتبر من أكثر الدول التي دعمت المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح في أحلك الظروف ولها الفضل في ذلك وهذا يسجل لها.

وفيما يلي ما قاله الرشق في هذا الحوار:

- ما هي أهداف هذه الزيارة وأهم ما دار خلال اللقاءات مع المسؤولين المصريين؟

الرشق: جاءت زيارة وفد حماس برئاسة إسماعيل هنية في إطار التواصل مع عمقنا العربي والإسلامي، وفي إطار سعي الحركة الدائم لبحث ومناقشة واقع القضية الفلسطينية والمخاطر التي تحدق بها، وسبل توحيد الجهود العربية والإسلامية من أجل الدفاع عن الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية. وقد دار نقاش معمق مع المسؤولين في مصر حول أربعة قضايا أساسية وهي: التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية في أعقاب الخطوات الأمريكية الأخيرة تجاه القدس واللاجئين وما يرشح عن رؤية أمريكية أو ما يسمى صفقة القرن سوف تقدم خلال المرحلة المقبلة وسبل التعامل مع هذه المتغيرات بما يحفظ الثوابت والحقوق الوطنية لشعبنا. والقضية الثانية هي الأوضاع الصعبة في قطاع غزة وسبل التخفيف عن أهلنا في ظل الحصار الخانق الذي يعيشه أبناء شعبنا هناك، وقد لمسنا تعاطياً إيجابياً من الإخوة في مصر، ونأمل أن تقود هذه الزيارة واللقاءات التي تمت إلى تحسن ملموس في الأوضاع، وقد ظهرت بعض نتائج ذلك بالفعل حيث بدأت البضائع بالدخول الى القطاع. كما تم بحث سبل التقدم في ملف المصالحة وضرورة إعادة تفعيل خطواتها في ضوء التعثر خلال الأسابيع الأخيرة، ونقدر الموقف الذي استمعنا له بضرورة إعادة الروح للمصالحة وإزالة أي عقبات امامها، وفي هذا الاتجاه كان وصول الوفد الأمني المصري إلى قطاع غزة، خلال الأيام القليلة الماضية؛ حيث باشر جهوده لمتابعة تنفيذ الاتفاقات. أما الملف الرابع فهو العلاقة الثنائية بين حماس ومصر اذ اكد الوفد حرص الحركة على الامن القومي المصري واعتباره جزءا من الامن القومي الفلسطيني وسبل التعاون بما يحفظ الامن في الجانبين".



- ما هو سبب عدم عقد لقاء مع وفد من حركة "فتح" في القاهرة كما جرت العادة؟ وإلى أين وصلت المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس؟

الرشق: نحن لا نضع فيتو على اللقاء مع احد ولكن لم يكن ضمن برنامج وفد الحركة خلال هذه الزيارة اللقاء بوفد الأخوة من حركة "فتح" في القاهرة، ومع ذلك فان الاتصالات مع حركة "فتح" موجودة ومتواصلة من اجل تذليل العقبات امام المصالحة التي تتعثر نتيجة عدم تحمل الحكومة لمسؤولياتها كافة في القطاع وترك الازمات لتتفاقم واختلاق بعض المصطلحات الفضفاضة وخط الملفات بعضها ببعض ومحاولة دمج المسارات بشكل تعسفي وكل ذلك ينعكس على المصالحة بل وعلى حياة المواطنين.. وهذا شيء مؤسف خاصة في ظل التحديات والمخاطر التي تواجه شعبنا وآخرها صفقة القرن، بما تمثله من محاولة لتصفية القضية الفلسطينية".

- ما هي حقيقة ما يتردد عن عرقلة "حماس" لعمل حكومة الوفاق في غزة، وآخرها ما كان صرح به السيد عزام الأحمد من القاهرة خلال وجود وفد حماس؟

الرشق: نحن لا نريد ان نتبادل الاتهامات ونغرق الحالة الإعلامية بمن يتحمل المسؤولية فهذا يقود الى المزيد من التعقيد، فيما مهمتنا هي تذليل العقبات امام وحدة شعبنا وتحقيق المصالحة القائمة على الشراكة السياسية والتحمل الجمعي للمسؤوليات الوطنية وليس التهرب منها، لذلك فان الذي لا يريد أن يتحمل مسؤوليته الوطنية في التنفيذ الأمين والجاد لما اتفق عليه يلقي باللائمة على الآخرين، حكومة الوفاق الوطني لديها مسؤوليات وطنية ويجب أن تتحملها تجاه مليوني مواطن فلسطيني في قطاع غزة وما يتردد عن اعاقتنا هو غير صحيح لذلك رحبنا بالدور المصري والوفد الأمني وقمنا بأقصى درجات التعاون معه لإنجاح مهمته، كما رحبنا دوما بدور الفصائل الفلسطينية في متابعة التطبيق لانه ليس لدينا ما نخشاه او نخاف منه وواثقون من خطواتنا التي قمنا بها.

ما هي البدائل لدى حركة حماس في حال انهيار المصالحة؟ وهل ستعيد الحركة بسط سلطتها بالكامل على غزة؟



الرشق: لا بديل لدى حركة حماس عن المصالحة الا المصالحة، اذ ان وحدة الصف الفلسطيني بالنسبة لنا خيار استراتيجي وسنمضي في العمل على إنجازها بكل عزم وحرص إلى أبعد الحدود، لكن لا يمكننا أن نبقي مكتوفي الأيدي أمام المماطلة والقفز عن الحقيقة والتهرب من تنفيذ المصالحة وسنعمل على إيجاد الوسائل للتخفيف من معاناة أهلنا والتقدم في القضية الوطنية والتعامل مع المصالحة كمر اجباري للجميع. شعبنا الفلسطيني ينتظر التنفيذ الأمين والجاد لبنود المصالحة التي تم التوافق عليها، وعلينا ألا نخيب آماله في ذلك، أمام إخوتنا في حركة فتح والسلطة تحدّ في ذلك وعليهم أن يكونوا على قدر المسؤولية وألا نعمّق أحزان شعبنا وآلامه التي يتلقاها يومياً من الاحتلال ونحن سنكون الجسر الذي نحقق امال وطموحات شعبنا وأول الطريق لذلك هو المصالحة.

- هل تبددت فرص تعرض القطاع لعدوان جديد ام انها ما تزال قائمة؟

الرشق: استمرار حصار غزة في عامه الثاني عشر وصمة عار على جبين كل من يشارك فيه، أوضاع القطاع باتت واضحة للجميع، ولا نبالغ بالقول انها أصبحت كارثية بشكل سريع ومتسارع بعد مرور 12 عاماً على الحصار وثلاث حروب شنها الاحتلال ضد غزة. الحصار المفروض على غزة منذ عام 2006 هو أحد أشكال الاحتلال ومن اهم ادواته للضغط السياسي حتى يرفع شعبنا الراية البيضاء ويقبل بما يفرض عليه من رؤى وحلول مذلة ومرفوضة تتضمن تنازلات عن حقوقنا الوطنية وهذا لن يحدث. الحصار تسبب بأزمات إنسانية متكررة نتيجة لتقييد حركة السكان ونقص الأدوية والمعدات الطبية وقلة الوقود، إضافة إلى القيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية فعلى سبيل المثال لا تصل ساعات وصل الكهرباء لبيوت المواطنين الا 6 ساعات فقط مما ينعكس على جميع الأوضاع الحياتية والصناعات والمشافي الى جانب حالة الفقر المدقع المتزايدة والبطالة التي تصل الى 60 % مع تفاقم الازمة الصحية وتوقف حتى بعض المؤسسات الخدمية والتعليمية. أما بخصوص إمكانية تصعيد الاحتلال والوصول الى حالة الحرب فنحن لا نسعى إلى التصعيد، ولا إلى الحروب، لكن إذا ارتكب العدو حماقة جديدة وشنّ عدواناً على قطاع غزة، فإن فصائل المقاومة وعلى رأسها كتائب الشهيد عز الدين القسام سيدافعون عن شعبنا بكل بسالة واقتدار. نحن حركة مقاومة فلسطينية تحمل مشروعاً تحريراً متكاملاً وخياراتنا مفتوحة ومتعددة في التعامل مع أي تطور، ولدينا من الوسائل والإمكانات القدرة على الصمود والمقاومة ومواجهة



العدو. العدو الصهيوني لا يُؤمن جانبه .. ونحن في حرب مفتوحة وشاملة معه انطلاقاً من مبدئنا الراسخ في عدم الاعتراف بوجوده واعتباره كياناً غاشماً وزائلاً لا محالة.

- ما هي طبيعة التعاون مع مصر لمكافحة الإرهاب في سيناء؟ وهل ساعدت المنطقة العازلة بين قطاع غزة ومصر في منع التسلل بين الجانبين؟

الرشق: بداية أمن جمهورية مصر العربية الشقيقة من أمن فلسطين، فالمحافظة عليه وعدم المساس به جزء أصيل يمليه علينا عمق العلاقة وأواصر الأخوة، ولا نقبل المساس بأي أرض مصرية تماماً مثل رفضنا القاطع التنازل عن شبر من أرض فلسطين، ولن نسمح أن يكون قطاع غزة ممراً أو مقراً لأي شيء يهدد الأمن القومي المصري، وفي المقابل فحركة حماس لا تتدخل في الشأن الداخلي لمصر أو لأية دولة، وبوصلتها ستظل دائماً فلسطين.

ما هو رد حماس وموقفها الرسمي حول ما يتردد من أقاويل عن مشاريع لإعادة توطين الفلسطينيين في سيناء؟

الرشق: ما قلناه في اللقاءات وما قاله الاخوة المصريون هو في ذات الاتجاه ومتطابق تماماً في هذه القضية، ان مصر هي مصر وفلسطين هي فلسطين، ونجدد رفضنا لكافة أشكال التوطين، لا في مصر ولا في لبنان ولا في أي مكان، ونؤكد أن حق العودة حق فردي وجماعي، وهو ملك للأجيال الفلسطينية، وأن استعداد بعض الأطراف الفلسطينية أو العربية بالتعاطي مع حلول تلغي حق العودة، هو أمر مرفوض تماماً، وهو دليل على تنكرها لحق من حقوقنا الوطنية، بل ويشكل غطاءً للاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم ضد شعبنا، وتستراً فاضحاً عن أبشع جريمة شهدها العالم خلال السبعين عاماً الماضية؛ جريمة اقتلاع شعب من أرضه باستخدام كافة وسائل القتل والإرهاب وقد استمعنا الى موقف مصري واضح وقاطع برفض فكرة التوطين في سيناء.

- ما هي معلوماتكم في حماس حول ما يتردد عن "صفقة القرن"، والهدف الذي ترمي إليه هذه الصفقة؟

الرشق: القضية الفلسطينية تمرّ بمرحلة خطيرة مع استمرار المشروع (الصهيوني) في مخططاته لتصفيتها وتهويد مدينة القدس، في ظل الانحياز التام الذي أعلنته الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الاحتلال وانشغال



الدول العربية في قضاياها الداخلية. وإعلان ترمب الأخير الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال هو جزء من صفقة كبرى أطلق عليها "صفقة القرن" يراد منها تصفية القضية الفلسطينية، وما رشح عنها إعلامياً وما تروّج له بعض الأوساط السياسية يؤكد ذلك. والحرب التي تشنها الإدارة الأمريكية الجديدة على حركة "حماس" من قبيل السعي إلى تشريع قوانين ضدها وفق الرواية (الصهيونية)، وإدراج وزارة الخزانة الأمريكية اسم الأخ القائد إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي على قوائم ما يسمّى "الإرهاب"، وتقليص الدعم لوكالة الأونروا، والحديث عن مشاريع توطين، من الواضح انه يأتي ضمن هذه الصفقة، والتي تستهدف بالأساس تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بضرب ثلاث قضايا رئيسة هي أعمدة القضية الفلسطينية؛ حدود الأرض، ومدينة القدس، وقضية اللاجئين.

- ما هو موقف "حماس" في حال فرض ترامب صفقته وما هي رؤية حماس للواقع السياسي للقضية الفلسطينية وتحديداً في غزة؟

الرشق: لا يمكن ان تفرض أي قوة مهما كانت ما يرفضه الشعب الفلسطيني لان شعبنا لديه القدرة دوما ان يقول كلمته وحتى الولايات المتحدة او ترامب بكل قوتهم وجيوشهم وصلفهم وغطرستهم لا يمكنهم اجبار شعبنا وامتنا على التنازل عن شبر من أرضنا، ولو كان مقدراً للشعب الفلسطيني أن ينكسر وتنتهي قضيته - لا سمح الله - لحدث ذلك حين احتلت أراضيهِ عام 1948م وهجر منها، أو حين ارتكبت بحقه المجازر التي يندى لها الجبين عبر التاريخ، لكنه صمد وصبر وضحّى وقاوم كل الإجرام وكل المشاريع وكل المؤامرات، وهو اليوم قادر أن يفشل صفقة القرن أو غيرها، ولن يمرّ مشروع يرفضه الشعب الفلسطيني، ولن تستطيع أيّ قوّة في الأرض أن تفرض على الشعب الفلسطيني أيّ مشروع أو قرار، إرادة شعبنا أقوى منهم ومن كل مشاريعهم" ويضيف الرشق: "صفقة وقرار ترمب لن يمر، وسيقف شعبنا الفلسطيني سداً منيعاً ضدها وسيفشلها بإصراره وإرادته وصموده، اما قطاع غزة فهو جزء لا يتجزأ من فلسطين، و صفقة ترمب ليست موجّهة لقطاع غزة وإنما للقضية الفلسطينية برمتها.

- ماهي آخر أخبار صفقة تبادل الأسرى بين "حماس" والاحتلال، وهل تمّ الاتفاق على البدء بمناقشة هذا الملف مع المصريين خلال هذه الزيارة؟



الرشق: لم يناقش هذا الملف في هذه الزيارة؛ التي لها طبيعة مختلفة، وهو ملف يدرك المحتلون كيفية التعامل معه ولا يتم التعامل معه عبر وسائل الاعلام.. والعدو يفهم تماماً ما المطلوب منه .. ونحن مصرون على تحرير أسرارنا، فقضيتهم كانت وستبقى على رأس أولوياتنا القيادية.

- هل تدعم حماس الدعوات التي برزت في الآونة الأخيرة، لتسيير مسيرات العودة باتجاه الحدود الشمالية لقطاع غزة للضغط على الاحتلال؟

الرشق: حماس تقف مع كل التحركات الشعبية وتؤيد كل الفعاليات التي تصبّ في مسار حماية ثوابتنا وتحقيق أهدافنا الوطنية، وعلى رأسها حق العودة، وهذه المسيرات تأتي في الاتجاه الذي يعزّز تمسك الشعب الفلسطيني بحقه المشروع في العودة إلى مدنه وقراه وبلداته التي هجر منها، وهي رسالة حقيقة لكل العالم أن الأجيال الفلسطينية مهما تباعدت الجغرافية والزمن فلن يغيب عنهم حق العودة، وهو حق كفلته المواثيق الدولية، ولن يسقط بالتقادم.

ما هي طبيعة العلاقات الرهنة بين حماس وإيران؟

الرشق: نحن في حماس معنيون بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول العربية والإسلامية والفاعلين في الساحة الإقليمية والدولية الذين يدعمون قضيتهم العادلة وحقهم المشروع في مقاومة الاحتلال لتحرير أرضه ومقدساته. الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أكثر الدول التي دعمت المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح في أحلك الظروف فلها الفضل في ذلك وهذا يسجل لها، ونحن حريصون على تعميق العلاقة معها، كما أننا حريصون على تطوير العلاقات مع كل الدول العربية والإسلامية".

- كيف هي علاقتكم مع محور المقاومة عموماً، وكيف تنتظر "حماس" لإسقاط الطائفة الإسرائيلية في الجولان المحتل؟ وما إذا كان هناك اتفاق دفاع مشترك بين محور المقاومة و"حماس"، خاصة مع إعلان "كتائب القسام" الاستنفار بعد إسقاط الطائفة؟

الرشق: القضية المشتركة التي تجمع الأمة الإسلامية هي فلسطين، والعدو المشترك والكيان الدخيل على أمتنا العربية والإسلامية هو الاحتلال الصهيوني، فكل هزيمة أو ضربة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية يتلقاها هذا العدو هي مكسب لفلسطين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن من حق أي دولة عربية



وإسلامية أن تردّ عدوان هذا الكيان على أراضيها بكل الطرق والوسائل الممكنة. نحن حركة تحرر وطني، ولسنا دولة حتى نبرم اتفاقات دفاع مشترك بالمعنى الاصطلاحي، وكل قوى المقاومة في الأمة معنية بالتصدي للكيان الغاصب ومقاطعته وتجريم التعاون والتطبيع معه، هذا الأصل الذي يجب أن تجتمع عليه الأمة اليوم. أما كتائب الشهيد عزّ الدين القسّام فهي دوماً يدها على الزناد، وشعارها (وإنْ عدتم عدنا)، وكما أسلفت أن العدو (الصهيوني) لا يؤمن جانبه وطبيعته الإجرام والغدر.



الرسالة نت 2018\3\1

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خليل الحية إن زيارة وفد الحركة الأخيرة لمصر تناولت ملفات عدة، أبرزها أزمات قطاع غزة، والمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، والمصالحة الفلسطينية، والعلاقة الثنائية بين الطرفين.

وبيّن الحية في لقاء متلفز على فضائية الأقصى مساء الخميس، أن الزيارة جاءت بطلب من حركة حماس، وأن وفد الحركة لمس ترحيباً واهتماماً مصرياً من أجل التخفيف من معاناة أهلنا في قطاع غزة.

وأضاف أن وفد الحركة استمع لتصميم مصر على فتح معبر رفح على مدار الساعة يكون الاستثناء هو الإغلاق، موضحاً أن مصر قادرة رغم الظرف الأمني في سيناء على إيجاد بدائل لفتح معبر رفح.

وأشار الحية أن الوفد تلقى وعودات مصرية بزيادة كمية الكهرباء الواردة إلى غزة.

وأوضح أن وفد الحركة تطرق خلال زيارته للقاهرة إلى قضية الشبان الأربعة المختطفين في مصر، مشيراً أن الإخوة المصريين وعدوا ببحث جدي للقضية.

وعبر الحية عن أسفه لرفض السلطة إدخال البضائع من معبر رفح مباشرة إلى قطاع غزة وإصرارها على دخولها عبر معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، مبيناً أن الإخوة المصريين طالبوا السلطة بإدخال كل ما يمكن من البضائع عبر معبر رفح.

وشدد أن حركة حماس لا تقبل إطلاقاً دخول البضائع من معبر رفح ثم دخولها لمعبر كرم أبو سالم.

انفجار غزة

وحذر الحية من استمرار حالة الضغط المتواصلة على قطاع غزة؛ ما سيقود لانفجاره في وجه محاصريه وفي مقدمتهم الاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف لسنا هواة حروب، وشعبنا هو من يدفع ثمنها دائماً، لكن ما عسى شعبنا أن يفعل في ظل مواصلة الضغط عليه.



وأوضح الحية أن قيادة حركة حماس تطرق كل الأبواب لتخفيف أزمة قطاع غزة، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته.

وأكد الحية دعم حركة حماس وتبنيها لمسيرة العودة المزمع تنظيمها، مبيناً أن حركة حماس والفصائل الفلسطينية ستكون جزءاً منها.

المصالحة

وأكد الحية أن المصالحة بالنسبة لحركة حماس هي خيار إستراتيجي، وهي ملتزمة بما تم التوقيع عليه وماضية في التنفيذ، قائلاً: نجحنا في قطع شوط كبير.

وخاطب الحية الرئيس أبو مازن بالقول: الخيار الوحيد هو أن نعمل سوياً لمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، داعياً إياه إلى زيارة قطاع غزة.

ودعا الحية الحكومة إلى أن تقوم بواجبها كاملاً في غزة، وإلا فلابد من البحث عن حكومة أخرى.

وشدد أن الشعب الفلسطيني لا خيار أمامه إلا التوحد على قاعدة الشراكة لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية.

وجدد التأكيد أن سلاح المقاومة مخصص لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وغير مطروح للنقاش على طاولة المصالحة.

وطالب الحكومة بعدم الدخول في مساجلة مع حماس، مبيناً أن الذي صنع اتفاق المصالحة حركتنا فتح وحماس، وأن الحكومة أداة من أدوات الشعب الفلسطيني لتطبيق هذا الاتفاق.

وبيّن أن قضية تسليم الجباية أسهل مما يتصوره الناس، ونريد تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

وتابع: نريد تسليم الجباية ضمن سياق طبيعي حتى لا نفاجأ بظهور صندوق أسود جديد، واقترحنا تسليم الجباية لجهة محايدة.



وأشار إلى أن المعضلة في قضية الموظفين شارفت فنياً على الانتهاء، لكن القرار السياسي يحول دون ذلك.

وأوضح الحية أن لقاء قيادة حركة حماس مع تيار دحلان في القاهرة بحث أزمات قطاع غزة والمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، مؤكداً أن القضية الفلسطينية بحاجة لتكاتف الجميع.

صفقة القرن

وقال الحية إن ما يشاع حول صفقة القرن لم يؤكد له لنا أي من المسؤولين العرب الذين التقينا بهم، متابعا: لكننا نرى على الأرض ملامح لهذه الصفقة من خلال إعلان مدينة القدس عاصمة لاحتلال ونقل مقر السفارة الأمريكية إليها.

وجدد موقف حماس الرفض لأي صفقة تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته، مشدداً على عدم قبول تمدد قطاع غزة على حساب سيناء.

العلاقات الخارجية

وأكد الحية حرص حركة حماس على إقامة علاقات متوازنة مع مكونات الأمة كافة، مشدداً على أنها لا تقيم علاقة مع طرف ضد آخر.

وأعرب عن شكر حركة حماس والشعب الفلسطيني لجميع الدول التي تدعمه، مبيناً أن القضية الفلسطينية تمر في مرحلة حساسة وبحاجة إلى دعم الجميع.



رام الله - "القدس" دوت كوم - 2018/3/2

كشف نبيل عمرو، عن وجود قنوات اتصال فعالة مع الإدارة الأمريكية معتبرا ان هذه الخطوة تأتي في زمن الانفتاح السياسي الذي تتحاور فيه المبادرات والمواقف دون اضطرار أي طرف للتخلي عن مواقفه الأساسية.

وقال عمرو في حديث خاص لـ "القدس" دوت كوم، ينبغي ان يتغير التكتيك الفلسطيني بعد ان عرض الرئيس محمود عباس مبادرة سياسية متكاملة تستند الى الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، والتي أكد فيها استمرار اعتماد التفاوض وسيلة للتقدم نحو الأهداف الوطنية.

ودعا عمرو الطبقة السياسية الفلسطينية الى الكف عن الازدواجية في اللغة السياسية، حيث ان هذه الازدواجية اجهزت على مصداقية المجلس المركزي من خلال القرارات التي اتخذت باسمه وجرى التراجع عنها فعليا في الأيام التالية.

وأشار عمرو الى اللقاء الذي تم في رام الله بين الحكومة الفلسطينية وممثلين عن الحكومة الإسرائيلية، مؤكدا ان رعاية مصالح الشعب الفلسطيني ومعالجة العلاقات المتداخلة مع الجانب الإسرائيلي ينبغي ان لا تترتب عليها تنازلات سياسية فلدينا عند الإسرائيليين حقوق مصادرة ويتعين علينا تحصيلها لمصلحة المواطن الفلسطيني.

وفيما يتصل بالمستقبل القريب الذي يحتمل ان تعلن فيه صفقة ترامب، قال عمرو ان لدى الفلسطينيين رصيدا سياسيا قويا يستندون اليه في معالجتهم للتحديات التي ستفرضها عليهم هذه الصفقة، واخلال ان الرئيس محمود عباس لم ييأس من نجاح الجهود الحثيثة التي تبذل لتعديل الموقف الأمريكي وتضمينه إشارات واضحة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما في ذلك إقرار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة والاقرار بحل الدولتين الذي يحظى باجماع دولي كاسح .

وأكد عمرو على أن التفهم الدولي الشامل لاحتمية تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية في أي محاولة لاحتلال السلام بصيغة ثنائية او إقليمية، يشكل عامل ضغط على الإدارة الأمريكية كي تضمن المبادرة مواقف



متوازنة يمكن التعاطي معها واضعين في الاعتبار ان كل ما يجري النقاش حوله ما يزال في اطار التسريبات وليس بين أيدينا أي ورقة رسمية من جانب صنّاع المبادرة .

وأكد عمرو على ان اندماجنا الإيجابي مع المحيط العربي الذي سيكون شريكا في الحلول السياسية القادمة ، صار حتمية لا مجرد خيار ، كذلك فإن اعداد جبهتنا الداخلية باستعادة وحدة الوطن والشعب سيسحب من يد الإسرائيليين وغيرهم ذريعة عدم وجود شريك ، وهي الذريعة الأخطر التي عانينا منها وما نزال ، وأن الألوان لالغائها.



صحيفة القدس 2018/3/2

قال الرئيس محمود عباس في كلمة القاها خلال افتتاح اعمال الدورة الثالثة للمجلس الثوري لحركة فتح مساء اليوم الخميس أن هناك قبولاً دولياً متزايداً، حول ضرورة توسيع نطاق الدول الراعية للعملية السلمية، بما يضمن غطاءً دولياً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وانطلقت أعمال الدورة الثالثة للمجلس الثوري لحركة فتح، مساء اليوم الخميس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، تحت عنوان "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، بحضور الرئيس عباس، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح وفقاً لما نقلته وكالة "وفا".

وأكد الرئيس في كلمته على ضرورة عقد مؤتمر لإحياء العملية السياسية، تتبثق عنه آلية متعددة الأطراف، تستند على قرارات الشرعية الدولية، لتعمل على إطلاق مفاوضات جادة وحقيقية، بهدف الوصول إلى مبدأ حل الدولتين، لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967.

وأشار إلى أن الجانب الفلسطيني أطلق رؤية فلسطينية للسلام تعتمد على أسس الشرعية الدولية، وتتجاوب مع الجهود الدولية الرامية لإنقاذ عملية السلام، وذلك خلال مشاركته في جلسة مجلس الأمن الأخيرة، والقائه كلمة سياسية هامة، شكلت ملامح الموقف الفلسطيني في المرحلة المقبلة، الراض لأى قرارات أحادية الجانب تمس حق الشعب الفلسطيني في عاصمته الأبدية.

وأشار الرئيس في كلمته، إلى المصالحة الوطنية، مؤكداً أنها مصلحة وطنية عليا يجب تحقيقها بكل السبل، وذلك لمواجهة الظروف الدقيقة والصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية والمنطقة.

وأكد الرئيس عباس حرصه على إنهاء الانقسام الوطني، وإنجاز الوحدة التي يتوق لها شعبنا في كل أماكن تواجده.

هذا وتستمر أعمال المجلس الثوري ثلاثة أيام، لمناقشة الأوضاع السياسية، والأوضاع الداخلية لحركة فتح، والمواقف الفلسطينية لمواجهة المرحلة المقبلة.



غزة (فلسطين) - خدمة قدس برس 2018\3\1

أكد وزير العمل الفلسطيني، مأمون أبو شهلا، على أن حكومته تعمل بشكل مكثف من أجل تغيير بروتوكول باريس الاقتصادي (أحد ملاحق اتفاق أوسلو)، وإصدار عملة فلسطينية. وشدد أبو شهلا خلال ندوة شارك بها اليوم الخميس في مدينة غزة، على أن بروتوكول باريس "كَبَل الاقتصاد الفلسطيني".

وبروتوكول باريس الاقتصادي، هو اتفاقية وقعت عام 1994 لتنظيم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، في قطاعات الضرائب والجمارك والبنوك والاستيراد والتصدير والإنتاج والعملات المتداولة وحركة التجارة.

واتهم الاحتلال باستخدام السلاح الاقتصادي إلى جانب السلاح التقليدي لمحاربة الشعب الفلسطيني وهو ما ترجمه بحصاره المشدد للأراضي الفلسطينية منذ عام 2000، وليس منذ 11 عاماً.

وقال أبو شهلا "إسرائيل استطاعت أن تدمر الاقتصاد الفلسطيني من خلال حصارها المشدد ومصادرتها الأراضي وإغلاق المعابر وعدم السماح بالاستيراد والتصدير الحر ما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر بشكل كبير، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة ووصول أعداد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية تصل إلى أكثر من 400 ألف متعطّل عن العمل".

وأضاف "أن الحكومة لا تستطيع لوحدها حل مشكلة البطالة المتفاقمة بسبب انحسار الموارد وعدم قدرتها على استيعاب موظفين جدد".

واتهم أبو شهلا، المجتمع الدولي بمساندة الاحتلال وعدم قيامه بأي شيء لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي رغم مرور سبعين عاماً عليه، مشيراً إلى أن نسبة المساهمة الدولية في موازنة الحكومة لهذا العام لا تتجاوز 13 في المائة.



وأشار إلى أن المجتمع الدولي قلّص المساعدات التي تعهد بتقديمها للسلطة الفلسطينية منذ قيامها عام 1994، وربط استمرار هذه المساعدات بـ "تقديم تنازلات سياسية، دون الاهتمام لمعاناة الشعب الفلسطيني وغضه الطرف عن انتهاكات الإسرائيليين ومواصلة الاحتلال للأرض الفلسطينية".

ومن جهته، أكد الخبير في الشأن الاقتصادي سمير حمتو أن تصريحات الوزير الفلسطيني حول تغيير اتفاق باريس الاقتصادي "غير واقعي لان قرار تغيير الاتفاقيات أو تعديلها ليس من مهام الحكومات انما من مهمات من وقع هذا الاتفاق وهي منظمة التحرير الفلسطينية".

وقال حمتو لـ "قدس برس"، "حكومة الوفاق هي حكومة تسيير أعمال، أما الأمور السياسية والسيادية فهي من مهام منظمة التحرير الفلسطينية".

واعتبر أن إصدار نقد فلسطيني "ليس أمرا سهلا فهو يحتاج إلى دولة وهي غير موجودة على الأرض، كما انه قد يزيد التضخم نظرا لان الفلسطينيين يتعاملون مع 4 أنواع من النقد في الأراضي الفلسطينية هي الشيكل الإسرائيلي، الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، واليورو الأوروبي".

وأكد حمتو أن ما يمكن أن تقوم به الحكومة هو ترشيد النفقات والاستخدام الجيد للمساعدات التي تصلها من أجل التخفيف من حدة البطالة من خلال مشاريع إستراتيجية تعود بالنفع على الوطن والمواطن.

وقال "منظمة التحرير حينما وقعت اتفاق باريس الاقتصادي عام 1995 لم تشاور أي من الاقتصاديين أو النخب السياسية او القانونية ومضت في تطبيقه رغم معارضة معظم الخبراء في الاقتصاد والقانون الدولي كونه يكبل الاقتصادي الفلسطيني".

وأضاف "تحكم حكومة الاحتلال بالمعابر وأموال الضرائب والمقاصة وعدم وجود استقلال فلسطيني هو سبب ما وصل إليه الحال وهو تطبيق لاتفاق باريس سيء الصيت".

وأشار إلى أن السلطة كان أمامها فرصة ذهبية للتخلص من هذا الاتفاق بفتح منطقة تجارة حرة بين قطاع غزة ومصر للتخلص من التبعية الإسرائيلية لا سيما بعد انسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة عام 2005 ومغادرة معبر رفح إلا أنها عادت وكررت الخطأ بتوقيع اتفاق المعابر لعام 2005 لإعادة سيطرة الاحتلال على المعبر الفلسطيني - المصري.



القدس المحتلة - ترجمة صفا 2018\3\1

قال الرئيس الألماني "فرانك شناينمار" إنه سيوجه المخابرات الألمانية للتواصل مع قادة حركة حماس حول استعادة "جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين في غزة" بالإضافة لبقية المفقودين.

وجاءت تصريحات "فرانك" خلال لقاء جمعه أمس الأربعاء مع مدير عام جمعية "وراء القوس" -تشيكى أبيسار" ومع رئيس الجمعية الحاخام ننتيئيل تايئلبويم خلال افتتاح موقع النصب التذكاري لمجموعة من ضحايا المحرقة بألمانيا.

ونقلت صحيفة "يديعوت احرونوت" عن فرانك قوله بهذا الخصوص إنه سيتباحث مع المخابرات الألمانية سبل استعادة الجنود والإسرائيليين المحتجزين بيد حماس بغزة.

وكان رئيس ومدير الجمعية قد نقلا للرئيس الألماني ناشدة عائلات الجنود للمساهمة في الضغط على حماس لاستعادة جثث أبنائهم خلافاً لمعاهدة جنيف، على حد تعبيرهم.

وسلم "أفيسار" الرئيس الألماني رسالة من سمحاه غولدين والد الجندي المفقود بغزة هدار غولدين وطالبت العائلة بلقائه مع عائلة الجندي أوروون شأؤول في برلين.

في حين قال الرئيس الألماني إنه بإمكان ألمانيا المساعدة على المستوى الاستخباري ووراء الكواليس، ووعد بالتشاور مع رجالات الاستخبارات الألمان الذين تواسطوا في السابق بالصفقات مع حزب الله، مطالباً بالحصول على المزيد من التفاصيل حول القضية.

وعرضت كتائب القسام قبل عامين صور أربعة جنود إسرائيليين وهم: "شأؤول آرون" و"هادار جولدن" و"أباراهام منغستو" و"هاشم بدوي السيد"، رافضة الكشف عن أية تفاصيل تتعلق بهم دون ثمن.

وتشترط حركة حماس أن أي مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي تتعلق بصفقة تبادل أسرى، "لن تتم إلا بعد الإفراج عن محرري صفقة شاليط، الذين أعيد اعتقالهم".



غزة - المركز الفلسطيني للإعلام 2018/3/2

في الوقت الذي تسابق فيه الإدارة الأمريكية الزمن لفرض وقائع جديدة على القضية الفلسطينية بعد تبني الرؤية الصهيونية كاملة، تعلق الضبابية المشهد الفلسطيني وردود الفعل خاصة في ظل ترقب الجميع مآلات "صفقة القرن"، وعزوف السلطة عن تبني استراتيجية وطنية تقف أمام هذه التحولات.

ورغم أن المواقف الأمريكية الأخيرة وإعلان ترمب نقل السفارة الأمريكية للقدس أثبت للسلطة انحياز الجانب الأمريكي، إلا أنها لا تزال تعيش في غياهب تيه لم تخرج منه، وأدخلت القضية الفلسطينية فيه، رغم دعوة الفصائل المتواصلة إلى اتخاذ قرارات مصيرية تتصدى لتصفية القضية.

الخطوات الأمريكية القادمة تشير إلى مواقف أكثر صرامة، إن لم تتصت القيادة الفلسطينية لدعوة الفصائل الوطنية والإسلامية لإنهاء أوصلو وتبني استراتيجية وطنية واضحة لمواجهة الانحياز الأمريكي والتغول الصهيوني.

وأجمع محللون فلسطينيون في حديثهم لـ "المركز الفلسطيني للإعلام"، على ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تشهدها القضية الفلسطينية خلال الفترة المقبلة.

خيارات ضعيفة

"خيارات الفلسطينيين ليست مستحيلة لكنها ضعيفة في ظل حالة الترقب والانتظار عما ستسفر عنها صفقة القرن" هذا ما ذهب إليه الأكاديمي والمحلل السياسي عدنان أبو عامر في حديثه لـ "المركز الفلسطيني للإعلام" مبيناً أن الإدارة الأمريكية تسابق الزمن لفرض وقائع جديدة في المنطقة.

ويتوقع أبو عامر، أن تصطدم الخيارات كافة في حائط الواقع المؤلم، منبهاً أن عدم توفر أوراق فلسطينية ضاغطة على الإدارة الأمريكية في ظل تواطؤ عربي رسمي، والخلافات العربية الداخلية، يجعل من الخيارات كافة في إطار المراوحة البعيدة عن حلول المواجهة.

ثلاثة سيناريوهات



المحلل السياسي أيمن الرفاتي رسم لـ"المركز الفلسطيني للإعلام" ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تؤول إليها الأوضاع الحالية في ظل حالة الترقب، لافتاً إلى أنّ القضية الفلسطينية تمر بمرحلة حساسة يلوح في أفقها محاولات إنهاء القضية والوصول بها لحلول نهائية تقضي على الحق الفلسطيني، وتثبت الاحتلال بواقع جديد على الأرض.

ويشير الرفاتي، إلى أنّ حلّ السلطة الفلسطينية، وإنهاءها، وتسلم الاحتلال السيطرة على الضفة عبر الإدارة المدنية يمكن أحد السيناريوهات المطروحة، مما يؤدي إلى سيطرة كاملة للاحتلال على الضفة، وحصر الوجود الفلسطيني ضمن ما يسمى روابط المدن، وتدار كما تدار البلديات بإشراف "إسرائيلي" بما يمكن دولة الاحتلال من السيطرة بشكل أسهل وأسرع على ما تبقى من الضفة، بما في ذلك إخلاء مناطق سكنية، وتهجير قرى فلسطينية في الضفة لصالح المستوطنين.

ويؤكد المحلل السياسي، أنّ دولة الاحتلال بدأت بالعمل على هذا السيناريو بشكل فعلي، عبر أمرين: إصدار قوانين لضم الضفة لسيطرة دولة الاحتلال، وإعادة تفعيل الإدارة المدنية وتوسيع عملها في الضفة لتكون بديلاً عن السلطة الفلسطينية وقت التخلّص منها.

أما السيناريو الثاني، فيبين الرفاتي أنّ اشتعال جذوة الانتفاضة الفلسطينية بشكل واسع وشامل في جميع الساحات مع الاحتلال، قد يكون سيناريو واقعي في ظل الاستفزاز الأمريكي و"الإسرائيلي" للفلسطينيين ومحاولة القضاء على ما تبقى من وجودهم.

أما السيناريو الثالث، فيظهر المحلل السياسي إلى أنّ التوجه عبر مسيرة العودة الكبرى بشكل شعبي وسلمي للعودة للأراضي المحتلة قد يخرج الاحتلال، ويعيد التفاعل مع القضية الفلسطينية، ويفرض على الاحتلال عدم تجاوز الحقوق الفلسطينية.

بعد عباس

ويتجه المحللون في حديثهم، إلى سيناريوهات تتعلق بالواقع السياسي الفلسطيني الداخلي، حيث يتعلق الأمر بمرحلة ما بعد رئيس السلطة محمود عباس.



ويتوقع الرفاتي أنّ الواقع السياسي الفلسطيني سيعيش حالة من عدم الاستقرار والفراغ، ويضيف: "هذا الأمر لا يمكن إيجاد حل له إلا بالذهاب لانتخابات فلسطينية شاملة، وهذا الأمر يمكن حله في حال أجريت انتخابات جديدة في إطار المصالحة الفلسطينية".

ويؤكد المحلل السياسي، أنّ سيناريو المصالحة ونجاحها خلال الفترة المقبلة وارد، مبيناً أنّ هناك الكثير من المؤثرات التي تعيق تنفيذه، لكن في حال تنفيذه فإن ذلك سيجعل الموقف الفلسطيني أقوى وأفضل في مواجهة مخططات الاحتلال.



رام الله / سما / 2018\3\2

أكد الدكتور فايز أبو عيطة، نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح ، أن نجاح الجهود المصرية مرتبط بتنفيذ حماس لبنود الاتفاق الموقع يوم 12 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في الوقت الذي بحث فيه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، مع الوفد الأمني المصري الموجود في غزة، للإشراف على تطبيق إنهاء الانقسام، تطورات المباحثات التي جرت خلال الأيام الماضية.

وأكد أبو عيطة لـ «القدس العربي» أن نجاح مهمة الوفد الأمني المصري الموجود في غزة «مرتبط باستجابة حركة حماس للجهود المصرية، وتمكين حكومة التوافق من عملها كاملا في غزة، وتطبيق اتفاق أكتوبر الماضي».

واعترف بوجود بعض العقبات التي تعترض طريق اتمام المصالحة، لكنه في الوقت ذاته أشار إلى أن وجود الوفد الأمني المصري في القطاع «يعطي أملا في إمكانية التقدم في ملف المصالحة». وأشار أبو عيطة، وهو من أعضاء وفد حركة فتح المشارك في حوارات المصالحة، إلى وجود قرار لدى حركته يقضي بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتعزيز الوحدة الوطنية.

وينص اتفاق 12 أكتوبر على تواريخ محددة لإنهاء المرحلة الأولى التي تشمل «تمكين» الحكومة، غير أنه بسبب استمرار الخلاف، جرى تجاوز هذه التواريخ.

وفي السياق التقى هنية بعد يوم من عودته من مصر في مكتبه في مدينة غزة، بوفد القاهرة الأمني برئاسة اللواء سامح نبيل، وعضوية القنصل العام المصري خالد سامي، والعميد عبد الهادي فرج.

وركز اللقاء على بحث آليات تحقيق المصالحة الفلسطينية، خاصة وأن الوفد قدم من أجل إنجاز مرحلة المصالحة الأولى المتمثلة في «تمكين» حكومة التوافق، والوصول إلى حل لمشكلة موظفي غزة الذين عينتهم حركة حماس بعد سيطرتها على القطاع عام 2017 .



وقدم مسؤول الوفد المصري شرحاً عن جهوده الرامية لإتمام المصالحة، مؤكداً أنهم يبذلون أقصى الجهود لإنهاء الانقسام الفلسطيني، مؤكداً كذلك أن مصر تولي اهتماماً بالغاً بالقضية الفلسطينية، وأنها مصرة على تجاوز كل العقبات والانتصار على كل التحديات حتى الوصول للمصالحة.

وضم وفد حماس الذي التقى الوفد المصري إلى جانب هنية، خليل الحية وفتحي حماد، عضوي المكتب السياسي، والقيادي في الحركة إسماعيل رضوان.

وكان هنية قد عاد عصر أول من أمس الأربعاء من القاهرة، التي مكث فيها نحو ثلاثة أسابيع، وقالت حماس إن الزيارة كانت «ناجحة»، وإنه شارك فيها عدد من قادة حماس في الخارج، وشملت لقاءات بالمسؤولين المصريين. وأوضحت أن الزيارة شملت مناقشة التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وملف المصالحة، وكذلك العلاقة الثنائية على المستوى السياسي والأمني.



عبد الستار قاسم رأي اليوم 2018/3/2

بداية لا بد من التأكيد على أن عباس ليس رئيسا لا للسلطة ولا لمنظمة التحرير، وهو لا يملك أي صفة قانونية على الساحة الفلسطينية سوى أنه مواطن كغيره من المواطنين. وهذا يعني أنه لا يمثل الشعب الفلسطيني، وإن تكلم فهو يتكلم باسمه فقط، وهو لا يملك تخويلا شعبيا. انتهت مدة رئاسته عام 2009، وهو ليس رئيسا قانونيا لمنظمة التحرير لأن كل مجالس المنظمة وهي اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني، ومجالس اللجان الفرعية الأخرى غير شرعية لأنها جميعها تخالف اللوائح القانونية الداخلية المنصوص عليها. ووجوده الآن يشكل فرض أمر واقع على الشعب واغتصابا للسلطة.

هم يتذرعون أن هناك حالة طوارئ ولا يوجد مجال لعمل انتخابات. هذا قول مردود لأن حالة الطوارئ بدأت عام 1917، وقد أقمنا انتخابات في ظل حالة طوارئ. وواضح أن هناك مزاجية سياسية غير مقبولة في تحديد حالات الطوارئ. والتصنيف هذا يمكن أن يتم قبوله لو امتد على شهر أو شهرين أو سنة، لكن ليس من المعقول أن تمتد حالة الطوارئ على مدى تسع سنوات. هاتوا غير هذا التبرير.

عباس يفرض نفسه رغم أنوفنا ويمسك بزمام السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. هو يتصرف بتفرد واستبداد وطغيان، وينتهك القوانين الفلسطينية ويعرض بذلك المجتمع الفلسطيني للانقسامات والاحباطات والفتن. هو يصدر قرارات بقانون في حين أن هناك مجلسا تشريعيًا هو يعطل عمله. يصدر قرارات كثيرة بقانون ولا حق له بذلك. المجلس التشريعي هو صاحب الاختصاص وليس السلطة التنفيذية. وآخر قراراته بقانون كان تشكيل محكمة الجنايات الكبرى التي سأمثل أمامها يوم الأحد 4/آذار/2018. وإذا نظرنا إلى هذا القانون نجد أن عباس وحاشيته يجب أن يمثلوا أمام المحكمة بتهمة تعريض أمن الشعب الفلسطيني للأخطار من حيث أن التنسيق الأمني تعاون مع العدو يتناقض مع المصالح الأمنية للشعب الفلسطيني.

يبدو أن المشكلة ليست عند عباس بالدرجة الأولى، فلولا أنه يستصغر الشعب الفلسطيني ويحتقره لما جمع هذه السلطات بيده بصورة صلفة وبعنجهية. الشعب الفلسطيني طأطأ رأسه وانحنى وسلم رقبتة فطغى عباس وغيره عليه. قال عباس إنه سلطة بلا سلطة، وقال عريقات إن رئيس السلطة هو ليبرمان



الصهيوني. فلماذا يمارسون التسلط على الشعب الفلسطيني؟ إثاروا لأنفسكم أولاً من الصهاينة لتكونوا فعلاً أصحاب سلطة، ثم تعالوا إلينا لنرى عضلاتكم.

النقابات غائبة والفصائل غير فاعلة. الجميع يرى التجاوزات التي تتم على الشعب الفلسطيني. ويرون الرسوم الباهظة التي تفرضها السلطة على الناس، ويرون الضرائب الثقيلة والأتوات المفروضة، وهم لا يفعلون شيئاً. استسلم الناس خوفاً ورعباً على مصالحهم من رواتب و مناصب وامتيازات، وهرباً من العقوبات.

الاستيلاء على السلطات الثلاث جريمة مدنية وسياسية بحق شعب فلسطين. هذه مهزلة ومسخرة ويجب أن تتوقف، وهي لا تتوقف إلا بإرادة شعبية. وإذا استقامت الأمور القانونية عندنا فإن عباس سيوجه تهماً كثيرة أمام القضاء على رأسها الاستيلاء على السلطات بدون سند قانوني أو شرعي، وكثيرون غيره سيوجهون تهماً متعددة بخاصة الذين يطبقون قوانين لا تستند إلى أسس شرعية.

هذه الفوضى يجب أن تتوقف، وهي تقيم خراباً واسعاً في المجتمع الفلسطيني، وتضعف الشعب وتمكن العدو من رقابنا وأرضنا وإرادتنا. وما أسرع أن يتهموا غيرهم بإشعال الفتنة، وهم أصل الفتنة ومصدرها والمصرون عليها. فكلما انتشرت الفتنة دامت لهم الهيمنة على رقاب الناس.



مصادر لـ «القدس العربي»: اللجنة التحضيرية ستطلب من الرئيس عباس عقد المجلس الوطني في الشهر المقبل

أشرف الهور: غزة - رام الله . «القدس العربي»: 2018/3/3

علمت «القدس العربي» من مصادر فلسطينية، أن اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني ستتوجه قريباً إلى الرئيس محمود عباس لطلب الموافقة على عقد دورة جديدة للمجلس في الشهر المقبل، من أجل اختيار قيادة جديدة لمنظمة التحرير، والاستعداد للمرحلة المقبلة، التي تشهد تحديات كبيرة، بسبب قرارات الإدارة الأمريكية بحق مدينة القدس، في الوقت الذي يواصل فيه المجلس الثوري لحركة فتح أعمال دورته الحالية التي بدأها الليلة قبل الماضية بعنوان «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»، بنقاش تقرير اللجنة المركزية.

وحسب قول مصدر مطلع تحدث لـ «القدس العربي»، فإن مداولات المجلس الثوري التي ظلت بعيداً هذه المرة عن الإعلام، حيث لم تنقل كلمة الرئيس محمود عباس كما جرت العادة على الهواء مباشرة، شملت مناقشة عدة ملفات مهمة في مقدمتها ملفا القدس والمصالحة الداخلية وإنهاء حالة الانقسام، والوضع الداخلي للحركة، والعلاقات الخارجية.

وكشف النقيب عن إبلّاع أحد قادة الحركة، الأعضاء في اللجنة التحضيرية المجتمعين لعقد جلسة المجلس الوطني بأن هناك توجهاً لدى هذه اللجنة، لعقد اجتماع مع الرئيس عباس، بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، للطلب منه الموافقة على عقد جلسة للمجلس الوطني، في الشهر المقبل، من أجل مواجهة التحديات السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية. وأشار إلى أن التوجه يأتي في إطار التصدي الفلسطيني لما يعرف بـ«صفقة القرن» التي يريد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طرحها قريباً، وتسقط ملف القدس واللاجئين من على طاولة المفاوضات، ويرفضها بشدة الجانب الفلسطيني.

وتريد القيادة الفلسطينية أن تكون جاهزة حسب ما أكد المصدر لـ «القدس العربي»، لكل الاحتمالات، ومن بينها فرض الإدارة الأمريكية لخطة السلام، دون وجود إجماع عليها.



ومن المقرر أن ينجم عن اجتماع المجلس الوطني المقبل، حال تمت الجلسة، اختيار أعضاء جدد للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيما أكد المصدر أن الرئيس عباس هو مرشح الحركة لرئاسة هذه اللجنة، وقيادة المرحلة السياسية المقبلة.

وحسب المداولات التي شهدتها اليوم الأول للمجلس الثوري لحركة فتح، فإن القيادي الفتاوي أكد أن جميع التحضيرات اللازمة لعقد جلسة الوطني «شبة جاهزة» خاصة وأن اللجنة التحضيرية أنجزت مهام كثيرة قبل عدة أشهر، حيث كان تخطيط العام الماضي لعقد الجلسة، قبل أن تؤجل بسبب «ظرف سياسي»، حين ترافقت التجهيزات النهائية مع ما عرف باسم قضية «بوابات القدس الإلكترونية» التي وضعتها إسرائيل لعدة أسابيع أمام المسجد الأقصى، قبل إزالتها بفعل الضغط السياسي والجماهيري.

ولا يعرف بعد إن كانت الجلسة المقبلة ستشهد مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، من خلال دخول الحركتين في إطار منظمة التحرير أم لا.

وشمل اليوم الأول لاجتماعات المجلس الثوري تقديم تقرير اللجنة المركزية، حول كل القضايا السياسية والداخلية والتنظيمية، الذي قدمه نائب رئيس الحركة محمود العالول. وشمل التقرير الذي يخضع للنقاش بين الأعضاء، ملف القدس والمصالحة والوضع الداخلي والعلاقات الخارجية والوضع السياسي بشكل عام.

ويركز تقرير اللجنة المركزية على ملفي القدس والمصالحة الداخلية، التي تشهد تطورات حالية، بعد وصول الوفد المصري إلى قطاع غزة من جديد، للإشراف على عملية «تمكين» الحكومة، ومن غير المستبعد أن يذهب وفد من مركزية فتح إلى قطاع غزة، بعد انتهاء أعمال اجتماعات الثوري الحالية.

يشار إلى أن المجلس الثوري لفتح الذي يمثل «برلمان الحركة» اختار عنوان الجلسة «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»، في سياق توجيه الرسائل السياسية مع قرب إعلان الإدارة الأمريكية عن خطتها الجديدة للسلام، التي لا تلاقي قبولا فلسطينيا، لاعترافها بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال.

ومن المقرر أن تنتهي هذه الدولة مساء اليوم السبت، ببيان رسمي، يتضمن أهم القرارات التنظيمية التي جرى اتخاذها من قبل المجلس.



وشهد اليوم الأول للدورة كلمة للرئيس محمود عباس، لم يجر بثها كما جرت العادة بشكل مباشر على التلفزيون الرسمي، واكتفت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية بنشر مقاطع من تلك الكلمة التي أكد الرئيس فيها على ضرورة عقد مؤتمر لإحياء العملية السياسية، تتبثق عنه آلية متعددة الأطراف، تستند على قرارات الشرعية الدولية، لتعمل على إطلاق مفاوضات جادة وحقيقية، بهدف الوصول إلى مبدأ حل الدولتين، لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967. وأشار إلى أن الجانب الفلسطيني أطلق «رؤية فلسطينية للسلام» تعتمد على أسس الشرعية الدولية، وتتجاوب مع الجهود الدولية الرامية لإنقاذ عملية السلام، وشكلت ملامح الموقف الفلسطيني في المرحلة المقبلة، الرفض لأي قرارات أحادية الجانب تمس حق الشعب الفلسطيني في عاصمته الأبدية. وأكد أن هناك «قبولاً دولياً متزايداً»، حول ضرورة توسيع نطاق الدول الراعية للعملية السلمية، بما يضمن «غطاءً دولياً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة».

وشملت كلمة الرئيس ملف المصالحة الوطنية، حيث أكد أنها تعد «مصلحة وطنية عليا يجب تحقيقها بكل السبل»، من أجل مواجهة الظروف الدقيقة والصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية والمنطقة، مؤكدا حرصه الكامل على إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة.



غزة- يحيى البيقوبي فلسطين أون لاين 2018\3\2

أكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" د. خليل الحية أن حركته تبحث الآن خطة واضحة كخارطة طريق لتطبيق اتفاق المصالحة الفلسطينية، على أن تكون بمدة محددة وذات ضمانات عربية ودولية.

وقال الحية في حوار مع صحيفة "فلسطين" أمس: "إن المسؤولين في مصر شركاء وضامنين وشهود، ولا ضير أن يكون كل المجتمع الدولي موجوداً حتى يشهدوا أن حماس تريد مصالحة حقيقية، بالرعاية العربية أو الدولية والمصرية والفلسطينية".

وأضاف: "إن حماس تبحث عن التطبيق الأمين لما تم التوقيع عليه في مصر باتفاق القاهرة 2011، واتفاق 2017، وتبحث كذلك عن شراكة بدون اقضاء وتطبيق كل الملفات كاملة، وأن تقوم الحكومة بكل مسؤولياتها".

وطالب الحية الحكومة بتطبيق ما تم التوقيع عليه بين حماس وفتح وأيدته الفصائل، مبيناً أن الحكومة ليست طرفاً مع حماس، "فهي أداة من أدوات الشعب لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وعليها أن تقوم بذلك، وهي ملزمة أن تأخذ الاتفاق كما ورد".

نتائج زيارة القاهرة

وحول زيارة حماس للقاهرة، قال الحية: "إن الجديد في زيارتنا للقاهرة أننا استمعنا من المسؤولين المصريين تأكيدهم على مواصلة المصالحة وسعيهم الدؤوب حول متابعة تنفيذها، وأرسلوا الوفد المفوض أو المعني بذلك".

وأضاف: "استمعنا من المصريين أنهم سيبحثون بشكل جدي فتح معبر رفح بشكل كامل، وسعيهم بالمساهمة والمساعدة لتخفيف معاناة قطاع غزة، وزيادة كمية الكهرباء".

وتابع: "المصريون قالوا بشكل واضح نحن لا يمكن أن نترك غزة ونحن نرى ظروفها بهذا الشكل".



وأوضح الحية أن وفد حماس استمع كذلك من المسؤولين المصريين رفضهم المطلق لحل القضية الفلسطينية على حساب أي شبر من أراضي سيناء.

وقال: "هذا يقطع الطريق على كل المتوجسين والمروجين أنه ممكن زيادة حجم القطاع على حساب سيناء". ومن نتائج الزيارة، وفق الحية، التطور الجدي في العلاقة الثنائية بين حماس ومصر وغزة ومصر، ضمن تطوير مصر لعلاقتها مع الشعب الفلسطيني.

وحول إن كانت الوعود المصرية السابقة سيتبعها آليات تنفيذ على الأرض، قال عضو المكتب السياسي في حماس: "إننا نترك ترتيب ذلك لمصر، سواء بالتعاون مع حماس أو مع الحكومة، فما يهمنا ويهم مصر أن تدخل هذه البضائع وحاجات غزة".

ولفت الحية إلى أن وفد حماس استمع من المسؤولين المصريين أن هناك مشاريع دولية جرى الحديث عنها مؤخراً، وبعضها استمعت إليها حماس عن طريق المنسق الخاص للأمم المتحدة في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، يريد المجتمع الدولي من خلالها تذليل الصعاب ومساعدة وتشجيع الحكومة على القيام بمسؤولياتها بغزة.

وأكد عضو المكتب السياسي في حماس، أن حماس تريد وقائع على الأرض وأن تقوم الحكومة بواجباتها وحل أي إشكاليات على الأرض، مطالباً رئيس السلطة محمود عباس وحركة فتح "أن يتشجعوا أكثر ويزيلوا كل المخاوف المصطنعة، فلا خيار أمام الجميع إلا المصالحة، حتى يكونوا صفا واحدا في وجه المخاطر التي تحدق بالقضية التي ستأتي علينا وعليهم".

ورداً على سؤال إن كان هناك اختراق قد حدث في موضوع تطبيق المصالحة، أعرب عن أمله أن يحدث اختراق وتقدم، مؤكداً أنه لا يوجد خيار أمام الفلسطينيين إلا أن تسير عجلة المصالحة بشكل جيد.

وقال الحية: "إن الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لمحاولة التصفية لا يبحث عن تحميل مسؤوليات بل يبحث عن حلول جدية"، مطالباً رئيس حكومة التوافق رامي الحمد الله بتولي كل مسؤولياته دون تلكؤ أو تراجع أو تسويف.



وأضاف: "نحن ندرك أن قضية تنفيذ المصالحة بها عقبات، لكن بالتفاهم والإرادة يمكن أن تحل، أما بالاشتراطات والمزيد من العقوبات فإنها تتعثر".

الجباية

وفي سياق منفصل، أكد الحية، أن حركته "ليست متمسكة بالجباية الداخلية" لقطاع غزة، إلا أنها طالبت بضمانة من الحكومة لكيلا تُسلم ثم يظهر "ببع جديد".

وقال الحية في لقاء متلفز عبر فضائية الأقصى: إن حركته "طالبت بضمانة ووضع خطة عمل واحدة" لتسليم الجباية الداخلية، كاشفاً أنهم عرضوا وضع مبلغ الجباية عند جهة محايدة لدفعه حال لم تلتزم الحكومة لرواتب وموازنات الحكومة بغزة.

وبين أن مصطلح التمكين مصطلح "مضحك وفضفاض"، وتساءل: "من الذي يمنع هؤلاء (الوزراء) من ممارسة أعمالهم؟، ما هو التمكين الذي يريده وزير لم يدخل وزارته من قبل ووزير لم يدخل يوم "الاحتفال الكبير" في شهر سبتمبر؟

وأضاف: "نرحب أن تقوم الحكومة بدورها كاملاً، تفضلوا قوموا بواجبكم وهذا لا يحل وأنتم جالسون برام الله، ووضع العراقيل، انقسامنا بحاجة إلى إرادة وتصميم لإنهائه".

"صفقة القرن"

وبين الحية أن كل من قابلوهم من مسؤولين عرب في الداخل والخارج، لا يوجد لديهم تصور واضح حول ماهية "صفقة القرن"، وما شاع بوسائل الإعلام يقول إنها صفقة تتجه "لإعادة تفكيك المنطقة بالكامل وإعادة ترتيبها من جديد" والخاسر الأكبر هو القضية الفلسطينية.

ووفق الحية فإن الصفقة يجري تنفيذها على الأرض، وأولها قرار القدس "عاصمة للاحتلال"، حتى أنهم يريدون "كي الوعي" فالناس بدأت تنسى مبدأ نقل السفارة وبدؤوا يتحدثون حول موعد نقلها.



وبين الحية أن لقاءهم بالتيار الإصلاحي بحركة فتح بالقاهرة يأتي لكونهم "جزءًا من مكون الشعب الفلسطيني"، لبحث مخاطر القضية الفلسطينية وحل مشاكل غزة.

وقال: "نطرق كل أبواب الدول، فكيف لا يكون أن يكون لدينا علاقة مع من لديهم علاقة مع دول، فنحن نريد من كل مكونات شعبنا أن نبحث مصير القضية الفلسطينية".

وحول الشبان الأربعة المختطفين، شدد الحية على أنه لا تخلو زيارة لمصر إلا ونطرق هذا السؤال عليهم، "وللحق هم وعدوا أن يبحثوا في هذا الموضوع بحثًا جديًا ونأمل أن نسمع منهم كلامًا واضحًا وصريحًا".

وحول التصعيد الإسرائيلي، أكد الحية أن من حق شعبنا مقاومة الاحتلال وإنهائه، "ولكن ما عسى شعبنا الفلسطيني إذا بقي يُضغَط عليه".

وحول دعوات مسيرة العودة الكبرى، أبدى الحية تأييد حركته لهذا الحراك، وقال: "العودة إلى أرضنا ووطننا لا يفارق الأبناء والأحفاد، وندعم ونبارك كل الجهود التي تحضر".

وأكد أن حماس ستكون في قلب هذه المسيرة، شاذًا على أيدي الفصائل والقوى لتكون المسيرة عنوانًا واضحًا أن الشعب الفلسطيني لا يرضى عن العودة إلا بالعودة.

وحول منظمة التحرير، وصف الحية حالها بأنها "في ثلاجة يُمسك بابها الرئيس محمود عباس، فالمجلس اتخذ قرارات ولم نسمع عنها شيئًا.

وأوضح أن المنظمة وتجديدها يعد أحد أهم ملفات المصالحة الوطنية الفلسطينية، وقرار تفعيلها تم توقيعه قبل 13 عامًا، ويجب الضغط على من يمنع أن تأخذ المنظمة دورها.



القاهرة - العربي الجديد 2018/3/3

احتلّ ملف المصالحة الفلسطينية أولوية المباحثات الأخيرة بين الفلسطينيين والمصريين في القاهرة وفي قطاع غزة على التوالي، لكن مصادر بارزة في السلطة الفلسطينية قلّلت في حديثٍ مع "العربي الجديد" من "نتائج التحركات الأخيرة بشأن إحياء جهود المصالحة الوطنية الداخلية التي ترعاها مصر"، معتبرة أن "هناك خلافات جوهرية يجب حلّها في المقام الأول، وهو ما لا ترغب حركة حماس في التجاوب معه". وجاء حديث المصادر، فيما أكد مسؤولون بارزون في "حماس" على مدار الأيام الماضية، "تقديم الحركة كل ما بوسعها لإنجاح مساعي المصالحة، واستعدادها لتقديم أية تسهيلات من شأنها إنجاز ملف المصالحة والمساعي المصرية".

وبحسب المصادر في السلطة الفلسطينية فإن "أول تلك الملفات الخلافية هو ملف الموظفين، إذ ترغب حماس في إقرار الأمر الواقع وتعيين نحو 42 ألف موظف بشكل رسمي ودمجهم في السلطة الفلسطينية، خلال فترة سيطرتها على القطاع، قافزة بذلك فوق ما وقّعت عليه في اتفاق القاهرة الأخير في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، من خلال تحسين أوضاع هؤلاء الموظفين عبر لجنة محايدة، على أن يكون المعيار الأوحّد في الاختيار هو الكفاءة، وهو ما ترفضه حماس".

وأشارت المصادر إلى أن "ثاني تلك الملفات الجوهرية في الخلافات الأخيرة بين حماس والسلطة، هو ملف السلاح"، موضحة أنه "لا يوجد نظام في العالم يقر بأن يكون السلاح موزعاً بين عدة أطراف في الدولة". ولفتت إلى أن "هذا السلاح يحتاج إلى ضبط ليكون هناك ضمانات واضحة تكفل عدم استخدامه ضد الفلسطينيين في أي وقت من الأوقات".

واستطردت المصادر قائلة إن "هذا بالنسبة لنا هو التمكين الذي تطالب به السلطة لحكومة الوفاق الوطني، في حين أن حماس لا تزال تحاول أن تصور للعالم أنها سلمت القطاع وتنازلت، وهو ما لم يحدث"، مضيفة "نحن متمسكون بتنفيذ نص اتفاق القاهرة الذي تم في وجود الوسيط والراعي المصري".

في المقابل، حمّل قادة "حماس" المسؤولية لحركة فتح والسلطة الفلسطينية بشأن تعثّر المصالحة. وبرأي قيادي بارز في الحركة، تحدث مع "العربي الجديد" لكن طلب عدم ذكر اسمه، فإن "الحكومة ترفض تسلم



الوزارات وتتعلل بمبررات غير حقيقية، لتحميل حماس المسؤولية". ولفت إلى أن "حماس أعلنت استعدادها لتسليم الجباية الداخلية للحكومة، لكن شرط أن يكون هذا مقروناً بتعهد أن تلتزم الحكومة بدفع الرواتب والتزامات القطاع". وفي ما يخص بؤادر حسن النية، قال المصدر نفسه إن "حماس قدمت الكثير في حين أن السلطة وفتح لم يقدم شيئاً بعد، فحماس سلّمت المعابر والجباية الخارجية وحلت اللجنة الإدارية، فيما رفضت السلطة دفع رواتب موظفي القطاع أو حتى جزء منها".

وكانت القاهرة قد استقبلت في التاسع من فبراير/شباط الماضي وفداً من حركة حماس ترأسه إسماعيل هنية، بمشاركة خليل الحية وروحي مشتهى وفتحي حماد، أعضاء المكتب السياسي، قبل أن ينضم إليهم 6 قادة آخرين قادمين من عدة جهات في الخارج، فيما غادر الوفد في اليوم الأخير من شهر فبراير/شباط الماضي بعد زيارة هي الأطول في أعقاب تحسُّن العلاقات بين الجانبين.



غزة - ضياء خليل العربي الجديد 2018/3/3

يبدو أنّ زيارة الوفد القيادي من حركة "حماس" إلى مصر، والتي انتهت قبل ثلاثة أيام بعد أكثر من 20 يوماً في القاهرة، لم تحقق أي نتائج. ويتبدى ذلك من مجموعة ملاحظات واعتبارات، فيما تزداد خيبة أمل الشعب الفلسطيني الذي ينتظر طوق نجاة يخرج من الأزمات السياسية والاقتصادية والمعيشية.

وخلال وجود الوفد الموسع في القاهرة، حصرت "حماس" الحديث للإعلام في عضو مكتبها السياسي، خليل الحية، الذي يعتبر من أدق وأحرص قادة الحركة خلال الأحاديث الإعلامية، ما يعني أنها لم ترد إظهار ملامح لفشل أو خيبة أمل مما يجري. لكن تغريدة لعضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مرزوق، بعد عودة الوفد من مصر، ربما تشير إلى ضغوط تعرضت لها الحركة، رغم عدم تصريحه بذلك بشكل واضح. وكتب أبو مرزوق، على "تويتر" حينها، إنّ "الحق لا يضيع ما دام هناك من هو متمسك بحقه، وأنّ القوة ليست حكراً على فئة أو طائفة أو دولة، والقوي اليوم ضعيف غداً، والقوي بالأمس أصبح ضعيفاً اليوم". ولفت إلى أنه على "الرغم من المحاولات المستمرة لتغيير وقائع حقنا في فلسطين، إلا أن أحداً لن يستطيع انتزاعها من قلوبنا، وأعمالنا وبرامجنا، والله معنا".

وتوحي تغريدة أبو مرزوق بأنّ الضغوط تزداد على "حماس"، ربما ليس من مصر ونظامها فقط، بل من الجميع، في ظل محاولات أميركية لتصفية القضية الفلسطينية، والتي بدأت بإعلان القدس عاصمة لدولة الاحتلال مع قرب نقل السفارة الأميركية إلى المدينة المحتلة. وفي المرة الأولى التي زار رئيس مكتب "حماس" السياسي، إسماعيل هنية، ووفد قيادي رفيع المستوى، مصر بعد فك الاشتباك الإعلامي بين الطرفين، تحدث، خلال مؤتمر صحفي على معبر رفح، عن الزيارة، مشيداً بها وبمواقف مصر. هذه المرة لم يفعل الرجل ذلك، فيما أصدرت "حماس" بياناً، بأسطر قليلة، عما تم بحثه، لم تكف للإجابة عن الأسئلة المطروحة. واكتفت "حماس" بخروج القيادي البارز في الحركة، خليل الحية، عبر قناة "الأقصى" التابعة لها، متحدثاً عن عموميات ولم يعلن أي إنجاز للزيارة، مشيراً إلى أنّ زيارة وفد الحركة الأخير إلى مصر تناولت ملفات عدة، أبرزها أزمات قطاع غزة، والمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، والمصالحة الفلسطينية، والعلاقة الثنائية بين الطرفين. وأشاد الحية بأجواء الترحيب المصرية بالوفد القيادي. وأكد أنّ



الوفد استمع لتصميم مصر على فتح معبر رفح على مدار الساعة، يكون الاستثناء هو الإغلاق، موضحاً أن مصر قادرة رغم الظروف الأمني في سيناء على إيجاد بدائل لفتح معبر رفح.

وتلقت "حماس" الوعد رقم مائة من مصر بفتح معبر رفح بشكل أفضل، لكن الواقع يظهر أنها مجرد وعود لم يتحقق شيء منها. وحتى عند تنفيذ شرطها باستلام السلطة الفلسطينية للمعبر، لم يحدث أي تغيير جوهري. وتؤكد مصادر تحدثت مع "العربي الجديد"، أنه جرى التعامل بإيجابية مع الوفد الحمساوي، لكنه لم يحصل على أي إنجاز حقيقي. وسمح له، للمرة الأولى، بعقد اجتماع موسع لقيادة الحركة السياسية بدلاً من الرغبة التي كانت لديه بالخروج إلى قطر والاجتماع فيها. وناقشت "حماس"، وفق المصادر، أوضاعها الداخلية ومواقفها وخياراتها وكيفية مواجهة "صفقة القرن" والتحديات التي تعيشها القضية الفلسطينية، إلى جانب الأزمات الإنسانية والاقتصادية المتفاقمة في القطاع المحاصر، والأمن على الحدود مع مصر. وفي نقاشاتها مع المصريين حول المصالحة، والتي لم تأخذ حيزاً كبيراً كما كان متوقعاً، جددت الحركة التأكيد على استعدادها لتسليم الجباية الداخلية وكل شيء للسلطة الفلسطينية مقابل قرار سياسي من الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بصرف رواتب الموظفين الذين سيجري دمجهم في كشوف السلطة الرسمية، وفق المصادر. وهذا القرار غير متوفر حتى الآن، في ظل مؤشرات على أن الثقة بين حركتي "فتح" و"حماس" باتت مفقودة ومعدومة، مع تسريب جزء من خطاب عباس أمام المجلس الثوري لحركته، مساء الخميس، والذي أعلن فيه أن "حماس تريدنا صرافاً آلياً فقط".

إذاً ما الذي تمت مناقشته في مصر؟ يجيب مصدر مقرب من "حماس" على ذلك، لـ "العربي الجديد"، بالقول إن ملف الأمن على الحدود بين غزة ومصر كان الأكثر نقاشاً، إذ تريد القاهرة تعاوناً أكثر في حربها في سيناء، وضبط أكبر للحدود بين الجانبين، مع إشاداتها بما قامت به الحركة أخيراً على الحدود مع مصر. كما نوقشت أيضاً أفكار تتعلق بتفعيل لجنة التكافل، التي ترعاها الإمارات ومصر في غزة، عبر القيادي المفصول من "فتح"، محمد دحلان، بعد تعطيل عملها لأشهر منذ بدء مباحثات المصالحة بين "فتح" و"حماس"، وفق المصدر نفسه. ولا تمانع "حماس" بتفعيل اللجنة، التي تقوم بعمل خيرى بحت، وترعى مشاريع خدمية للطلبة والفقراء والمحتاجين، لكنها لا توافق حتى الآن على تشكيل لجنة مشتركة مع دحلان لإدارة القطاع، رغم قول الأخير إن ذلك "ضرب من الجنون وفبركات ليس أكثر". وتؤكد مصادر قريبة من



السلطة الفلسطينية، لـ"العربي الجديد"، أنّ مصر تريد "حماس" في جانب حلفها الذي تشكل أخيراً مع الإمارات والسعودية ضد إيران وقطر وتركيا، وأنّ ذلك انتحار للحركة، لذلك كل مباحثات الطرفين في مصر لن تنتج شيئاً. لكنّ مصادر السلطة تقول إنّ مصر لديها ضوء أخضر إسرائيلي لتخفيف الأزمات الإنسانية في القطاع، وتفعيل التواصل مع "حماس" بشكل أكبر، لأنّ في ذلك مصلحة لإسرائيل ويساهم في تخفيف الاحتقان ومنع انفجار الأوضاع تجاهها، بالإضافة إلى العمل على ضبط إيقاع أي توتر قد يحصل نتيجة الأزمات التي تعيشها غزة.

وتفتح مصر معبر رفح بشكل شبه يومي، لإدخال بعض شاحنات الوقود إلى القطاع، منها وقود خاص لمحطة توليد الكهرباء، ووقود آخر للمحطات التجارية، وبعض الفواكه والدخان للسوق الغزّي عبر تجار محليين لهم تعاقدات مع مصر. ومن المقرر أنّ يغادر الوفد الأمني المصري الموجود في غزة، بعد أيام، إلى رام الله ومن ثم إلى مصر، وهناك سيُجري تقييماً جديداً للأوضاع المتعلقة بالمصالحة، وحينها إذا رأت مصر أنّ هناك جديداً يمكن البناء عليه ستدعو وفدين من "حماس" و"فتح" لزيارتها، وإن وجدت التقييم السلبي كما هو، فستبقى الأوضاع على الأرض كما هي، مع تصاعد المخاوف من أنّ يدفع تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية والمعيشية لوقوع معركة جديدة مع إسرائيل.

تم بحمد الله

